مقالات

الترجمة المشوّهة وفوضى المصطلح اللساني

د. وليد محمد السراقبي(*)

تطلق الترجمةُ في اللغة على تفسير لغة بلغة أخرى، أو نقل كلام من لغة إلى أخرى، والتّاء فيها أصليَّة، ووزن الترجمة صرفياً (فَعْلَلَة). ويطلق على القائم بالتفسير أو بالنقل اسم (تَرْجُمَان) على وزن (رَيْهُقَان) بضم الجيم وفتح التاء، وهي أعلى اللغات فيها. ويليها في الفصاحة (تَرْجَمَان) بفتح التاء والجيم على وزن (زَعْفَرَان)، وجمعه تراجم، مثل زَعْفَر وزعافر[1]. قال الزَّبيدي: «التَّرْجُمان: المفسر للسان، وقد تَرْجَمَه وترجم عنه، إذا فسَّرَ كلامَه بكلام آخر، وقيل: نقله من لغة إلى لغة أخرى»[2].

وذهب ابن قتيبة (ت 276هـ) إلى أن التاء في (ترجمة) زائدة، وأنَّ الأصل فيها أحد أمرين: الرَّجْم بالحجارة، لأنَّ المتكلم رمى بكلامه، أو الرّجم بالغيب، لأنَّ المترجم يتوصَّل لذلك به، وهذان القولان لا تناقض بينهما[3].

وقد وردت هذه المادة فعلاً واسماً مفرداً ومجموعاً في الشعر

(*) أستاذ مساعد في كلية اللغة العربية ـ جامعة محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض.

(1) قال الزَّبيدي: «ليس بمسموعٍ من العلماء الأثبات» محمد مرتضى الحسين الزبيدي (ت 1094هـ)، **تاج العروس**، ج 31، حققه عبد العليم الطحاوي (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1421هـ/ 2000) (رجم) (ترجم).

(2) **تاج العروس**، ج 31 (ترجم).

(3) المصدر نفسه (ترجم).

العربي قديمه ومولَّده، فجاءت كلمة (التُّرْجُمان) بضم التاء والجيم وسكون الرّاء في قول نقادة الأسدي[4] [من الرّجز]

1 ـ إلاّ الحَمامَ الوُرْقَ والغَطاطا
2 ـ فهُنَّ يُلْغِطْنَ به إلغاطا
3 ـ كالتُّرْجمان لقي الأنباطا

وقال ابن الرُّومي[5] [من الخفيف]

أُمُّـهُ دَهْـرَهـا تُـتـرجـمُ عَـنْـهُ وهـو بـادي الـغـنـى عـن الـتَّـرْجُـمـان

وجاء في شعر أبي الطيّب المتنبي، في غير موضع، من ذلك قوله: [من الكامل]

مـلاعـيـبُ جـنَّـةٍ لـو سـارَ فـيـهـا سـلـيـمـانٌ لـسـارَ بـتَـرْجُـمـانِ[6]

وقوله: [من الطّويل]

تـجـمَّـع فـيـهِ كـلُّ لِـسْـنٍ وأُمَّـةٍ فـمـا يُـفـهـمُ الـحـدَّاثَ إلاّ الـتَّـراجـمُ[7]

وفي تأصيل هذه الكلمة رجَّح المرحوم الدكتور عمر فرّوخ (ت 1987) أن كلمة (تَرْجُمان) متحدِّرة إلى عرب الجاهلية من أصحاب الدولة الأعرابية المغرقة في القدم، والناشئة في جنوبي العراق، والمسمَّاة بـ (العُقَديِّين)، وهم الذين يسميهم الغربيون (الأكَديين). وقد عضّد الدكتور فرّوخ اجتهاده بوجود أسماء قبائل أو أراضٍ أو بساتين صالحة للاشتقاق من الجذر الثلاثي (عقد)، وأنّ (عَكَد) مثل (عَقَد)، ومعناها: لجأ، والمعَكَّدُ: المجلس، واسم الدولة (أكد) وهي مأخوذة من (أجد) أو (أجاد) أو (أجادة) بكاف فارسية، وكانت عاصمة الدولة التي بناها (شروكين) المعروف بـ (سرجون)، وتعني: المدينة المتينة[8].

---

(4) وفاء السَّنْديوني، شعر قبيلة أسد/ جامعة الملك سعود، 2000م، ق 640، ب-3-5، ص 636، **تاج العروس**، ج 31 (ترجم). الغِطاط: نوع من القطا. يُلْغِطن: يتلفظن بكلام مبهم. الأنباط: قوم كانوا ينزلون بالبطائح بين العراقين.

(5) **ديوان ابن الرومي**، ق 1373، ب 97، ص 2498.

(6) أحمد بن الحسين المتنبي، **ديوانه**، شرح عبد الرحمن البرقوقي، ج 4، ص 384.

(7) المصدر نفسه، ج 4، ص 100.

(8) عمر فرّوخ (ت 1408هـ)، «التَّرْجمة أو نقل الكلام من لغة إلى أخرى،» مجلة **مجمع اللغة العربية** (دمشق)، مج 54، ج 3 (شعبان 1399هـ/ تموز 1979)، ص 611-612، وانظر: فؤاد عبد المطلب، **بحوث في الترجمة** (الرياض: دار ابن حزم للنشر والتوزيع، 1426هـ/ 2005)، ص 17-19.

وجاء في تاج العروس: «العَقَد: قبيلة من بَجيلة أو اليمن. وبنو عُقَيْدة: قريش، والعُقَديون: جماعة من طيِّئ مشهورون، وعَقَد: لجأ»[9].

إذاً، الترجمة من حيث الاشتقاق اللغوي تدلُّ على التفسير والإبانة والإيضاح، والنقل من لغة إلى أخرى. ولا يبعد المعنى الاصطلاحي لكلمة (ترجمة) عن معناها اللغوي، فقد جاء في **كشاف اصطلاحات الفنون** قول التهانوي (توفي بعد 1158 هـ): «الترجمة: بيان لغة ما بلغةٍ أخرى، واللسانُ المترجَم عنه هو لسان آخر، وفاعل ذلك يسمَّى: «التَّرْجمان»[10].

إلاّ أن أبا البقاء الكفوي (ت 1094هـ) فرَّق بين كل من الترجمة والتفسير، فقال: «الترجمة: إبدال لفظة بلفظة تقوم مقامها، بخلاف التفسير»[11]، وواضح هنا أنه يريد بالترجمةِ الترجمَةَ الحرفية التي هي قسيم الترجمة المعنوية على ما سنرى بعد قليل.

إذا كان يحلو لبعضهم أن يجعل الترجمة في المنزلة الثانية بعد التأليف، فإن ما لا مراء فيه أنها أكثر صعوبة

وحدَّ معجم **روبير** الفرنسي مصطلح الترجمة بالنقل من لغة إلى لغة، وهو المفهوم الذي أصبح المراد عند الإطلاق، فقال: «نَقْل ما يقال بلغة إلى لغة أخرى مع الميل إلى معادلة معنى هذا القول وذلك، والمراد بالمعادلة أنْ يكون لها القيمة نفسها أو الوظيفة ذاتها»[12]، وبهذا المعنى ذكرها ابن النديم (ت 385هـ) في كتابه **الفهرست**، وسمَّى من يقوم بإجراء الترجمة (ناقلاً)، فقال: «أسماء النَّقلة من اللغات إلى اللسان العربي»[13].

وإلى هذا المعنى ذهب صاحبا **معجم المصطلحات العربية في اللغة**

(9) **تاج العروس** (عقد).

(10) محمد علي التهانوي (ت 1058هـ)، **كشاف اصطلاحات الفنون**، تحقيق علي دحروج، ط 2 (بيروت: مكتبة لبنان، 1996)، ج 1، ص 414.

(11) **أبو البقاء أيوب** بن موسى **الحسيني الكفوي** (ت 1094هـ)، **الكليات**، أعده للنشر عدنان درويش ومحمد المصري، ط 2 (دمشق: وزارة الثقافة، 1982)، ج 2، ص 105.

(12) سامية سعيد، «ترجمة النص الأدبي،» مجلة **عالم الفكر**، مج 19، ع 4 (1989)، ص 891.

(13) محمد بن إسحاق النديم (ت 385هـ)، **الفهرست**، ط تجدّد، إيران، ص 304، وانظر أيضاً ص 32، 35، وفؤاد عبد المطلب، **بحوث في الترجمة**، ص 17.

والأدب، فجعلا الترجمة إعادة كتابة موضوع معيَّن بلغة غير اللغة التي كُتِبَ بها أصلاً[14].

نخلص من استعراض المعنى اللغوي والاصطلاحي لكلمة (ترجمة) إلى أنَّ المراد بها نقل كلام من لغة أصلية إلى لغة فرعيَّة مع الإيضاح والإبانة للمعاني الواردة في اللغة الأولى بوساطة اللغة المنقول إليها، وهذا هو المراد بالمصطلح عند الإطلاق.

لقد كانت الترجمة موضع مناقشة في جوانب كثيرة منها، من جهة الحاجة إليها أو عدمها، ومن جهة سلكها في باب الفن أو في ميدان العلم. فقد ذهب بعضهم إلى ضرورتها وأهميتها وسيلة من وسائل نشر الثقافة وتعميمها، وأنكر آخرون أي فائدة تستفاد منها في ترجمة النص الأدبي، وذهب آخرون إلى أنها علم له أصوله وقواعده، وذهب غيرهم إلى تقريبها من ميدان الفن أكثر من ميدان العلم.

والذي أذهب إليه أن الترجمة هي كل ما تقدَّم، فهي تأخذ من العلم قواعده وضوابطه، ومن الفن البراعة والجمال، وهي الخطوة التي تسبق امتلاك أدوات العلم أصالة، والسبيل الهامة والضرورية في نقل العلوم والمعارف والفنون. ولنا من جهود علمائنا الأوائل في الترجمة خير مثال، فقد اجتهدوا في نقل المعارف والعلوم عند الأمم الأخرى، ثم أخذوا من بعد في بث إشعاع حضارتنا على الأمم الأخرى، وما قامت به أوروبا في عهود ظلامها تقطع به جهيزة قول كل خطيب.

وإذا كان يحلو لبعضهم أن يجعل الترجمة في المنزلة الثانية بعد التأليف، فإن ما لا مراء فيه أنها أكثر صعوبة من التأليف، ذلك أنَّ المُنشِئ الأول له مطلق الحريَّة في أداء معانيه وفق ما يختار لها من أثواب من اللفظ والتركيب. أما المترجم فإنّه مكبَّل بالنص والمعاني التي يريد نقلها، ومقيَّد بالأفكار والحقائق التي عليه ترجمتها. وهذا التقييد لا يعدو أن يكون شيئاً من التقييد العلمي حتّى لا يجمح القلم بصاحبه ويشتطَّ في القول، وينأى عن الدّلالات المرادة. وهي إلى جانب ذلك لا تعرى من الفنية، لذا كانت إبداعاً ثانياً على حدّ تعبير (إتْكند) الشاعر. ولعلَّ كلاً من العلمية من جهة، والفنية من جهة أخرى ذهب بـ (كوانترو) إلى

(14) مجدي وهبة وكامل المهندس، **معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب**، ط 2 (بيروت: مكتبة لبنان، 1984)، ص 93–94.

القول: إن على المترجم أن يكون قادراً على تقمُّص شخصية صاحب النّص الأصلي، ومرآةً يرى فيها المؤلف صورة نفسه بحقائقها وتفاصيلها[15].

تقسم الترجمة وفق الأسلوب المتبع فيها قسمين، هما:

1 ـ الترجمة اللفظية، ويحلو لبعضهم تسميتها بالترجمة الحرفية، وهي تقتضي الالتزام بالصورة اللفظية، وترتيب العبارات والتراكيب في النص الأصلي، وما على المترجم إلا وضع مقابلات لها من اللغة الهدف، على نحو يتساوى ويتساوق بعدد الكلمات في النص الأصل والهدف. وفي هذه الترجمة تكون التّكأة على المعاجم الثنائية اللغة. وبهذه الطريقة تترجم الكتب المقدَّسة والوثائق الرسمية والمعاهدات والاتفاقيات وغير ذلك.

وهذا النوع من أسوأ ما يلجأ إليه من فقدوا البراعة في اللغتين الأصل والهدف، ومن الأمثلة على هذا النوع ما شاع على ألسنة المذيعين والصحفيين في ترجمة التركيب الإنجليزي:

He played a part

فقد ترجموها: لعب دوراً، بدلاً من قولهم: أسهم في كذا، أو اضطلع بكذا.

ففي هذا النوع ـ إلى جانب سوئه ـ إهمال عن أمور كثيرة وإغفال لها. ومن ذلك[16]:

1 ـ الخصوصية الأسلوبية لكل لغة.

2 ـ اختلاف اللغات في قبول جمل مفسّرة أو معترضة.

3 ـ الفوارق بين اللغات في قبول أدوات الربط واستخدامها.

4 ـ وجود بنيات مضمرة يفترضها النص.

وقد خفي على سالكي هذه السبيل في الترجمة أنَّ قارئهم ـ هذا إذا استطاع أن يقرأ لهم ـ غايتُه أن يقفَ على المعاني منقولةً بوضوحٍ وجلاء، من دون النظر إلى المطابقة بين تقسيم الجمل في اللغتين الأصل والهدف.

(15) سامية سعيد، **ترجمة النص الأدبي**، ص 891.

(16) حمزة المزيني، **مراجعات لسانية**، ص 90.

وإذا كان ثمة من يفرق في الترجمة بين النص العلمي والأدبي، ويحمله ذلك على القول بضرورة الأمانة في نقل المعلومات المفيدة، والتخلي عن الاعتبارات الجمالية للنص أمام الدقة والموضوعية، حتى «لو تنافى ذلك مع جمال الأسلوب ومنطق اللغة المترجم إليها»[17] فإنني أرى أنَّ التزام الأمانة والدقة والموضوعية في نقل النص العلمي لا يعني البتَّة أن يخلو النص العلمي من القيم الجمالية والأسلوبية، بل أرى أن النصَّين يجب أن يتحلّى مترجمُهما بموهبة الفنان، وإن كانت هذه الموهبة لازمةً إلى حدّ أكبر في النص الأدبي منه في النص العلمي. ولَكَمْ قَرأنا من ترجمات علمية وفلسفية لكلٍّ من د. أحمد زكي ود. عبد المحسن صالح ود. سامي دروبي وغيرهم، وهي تتمتَّع بجمال فنّي أخّاذ وأسلوب تعبيري رفيع، حتى إنك لتحسُّ بأنك قارئ لنصٍّ مكتوب بلغته العربية الأم.

2 ـ الترجمة الحرَّة: وتسمّى بالترجمة المعنوية لما فيها من التصرُّف، بل إنَّ بعضهم جعل منها نوعاً سمَّاه (الترجمة الحرّة جداً). وهذه الأخيرة ليست من مقصودنا ولا من مرادنا، ومن الأمثلة التي تضرب عليها ترجمة (فيتزجرالد) لرباعيات عمر الخيام، وهذه الترجمة «شاهد عدل على هذا الضرب من الترجمة ـ أعني الترجمة الحرّة جداً ـ الذي لا يمكن الرضا به، والاطمئنان إليه لما فيه من نقص، وقصور، وتخوُّن»[18].

ترتكز الترجمة المعنوية على أسس منها[19]:

1 ـ القراءة الكلية للنص.

2 ـ معرفة أسلوب الكاتب معرفة معمّقة.

3 ـ إدارة معاني النص في الذهن.

4 ـ تخيّر الألفاظ المعبرة عن مقاصد المؤلف.

---

(17) سعيد، **ترجمة النص الأدبي**، ص 889.

(18) طه حسين، **نقد وإصلاح**، ط 8 (بيروت: دار العلم للملايين، 1980)، ص 185 [نقلاً عن إبراهيم السعافين، **في رحاب المعرفة دراسات مهداة إلى إحسان عباس** (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997)، ص 485].

(19) فروخ، **الترجمة**، ص 618.

5 ـ عدم الالتفات إلى المكوّنات اللفظية للنصين.

6 ـ الاهتمام بخصوصية اللغة الهدف.

ومن الأمثلة على ذلك ما مثّل به د. عمر فروخ على الفرق الواضح بين ترجمتين للمقولة المشهورة التي أنطقها شكسبير (هاملت) في مسرحيته التي تحمل اسم **هملت** نفسه، وفيها يقول:

To be or not to be this is quistion

وقد درج الكثيرون على ترجمتها ترجمة حرفية تذهب بمضمون العبارة وجمالها ونضارتها فقالوا: (الكون أو عدم الكون، ذلك هو السؤال) أو (أن أكون أو لا أكون هذا هو السؤال)، وهما ترجمتان ظلعاوان شوهاوان، ذلك أن شكسبير لم يقصد إلى ذلك البتّة، فمعرفة مستوى الحرج الشديد الذي وجد (هملتُ) نفسه فيه دفعاه إلى أن يصرخ بالعبارة السابقة التي تعني: «القضيَّة قضيّة حياة أو موت»[20].

ليست هناك ترجمة حرفية وأخرى غير حرفية، وإنما هناك ترجمة جيدة وترجمة غير جيدة، أو لنقل شوهاء.

ومن هنا أتفق مع د. حمزة المزيني في نقده ترجمة د. محيي الدين حميدي بعض نصوص تشومسكي، بأنه ليست هناك ترجمة حرفية وأخرى غير حرفية، وإنما هناك ترجمة جيدة وترجمة غير جيدة، أو لنقل شوهاء.

وفي سبيل إتمام توضيح الفرق بين النوعين سأضرب بعض الأمثلة من بعض ترجمات كتُب اللسانيَّات خاصّة.

1 ـ جاء في ترجمة يوسف غازي ومجيد نصر لكتاب سوسور **محاضرات في الألسنية العامة** ما نصُّه[21]: «إن مثل سوسور في تصوّراته الألسنية مثل صاحب نظرية في العلوم الإنسانية، ولا بد أنْ تمنى في جزئياتها أو شموليتها وكليتها **للأخذ والرد**». ص 7.

2 ـ وجاء فيه أيضاً: «وقبل أن **نطوي الغارب** لا بدَّ من التنويه». ص 7

(20) فروخ، **الترجمة**، ص 622، وانظر ثمة أمثلة كثيرة على الفرق بين النوعين.

(21) صدرت هذه الترجمة عن (جونية ـ لبنان: دار نعمان للثقافة، 1984).

3 ـ وجاء فيه أيضاً: «أما كلمة تصويتيَّة (فونولوجيا) التي طالما **خفق** بها كتابه». ص 3.

4 ـ «إنّ هذه المصطلحات التي **عصف** بها كتابه». ص 8.

5 ـ «كثرة ترجمات هذا الأثر اللغوي إلى أكثر من ثلاث عشرة **دولة**». ص 9.

6 ـ «ومن ثمَّ جاء ستيفن ألمان في الخمسينيات ليطور علم الدلالة **الذي ينهض** بوضوح وجلاء على التقابلات الثنائية التي». ص 6.

وجاء في ترجمة د. محيي الدين حميدي لنصوص من أحد كتب (تشومسكي)، وهي ترجمة «لا يمكن أن توصف إلاّ بالضعف والركاكة»، على حدّ تعبير د. حمزة المزيني[22]:

«I would like to beg in with a few observation about some problem ـ 1 that arise in the study of language, and then turn to an approach to these questions that has been gradually emerging from work of the past few years and seems to me show considerable promis» r 1.

فقد ترجمها ترجمة حرفية فقال:

«أود أن أبدأ ببعض الملاحظات حول بعض المسائل التي تظهر في دراسة اللغة، ثم ألجأ بعد ذلك إلى نهج أناقش بمقتضاه تلك الأسئلة التي ظهرت تدريجياً في عمل السنين القليلة الماضية، والتي تبدو لي بأنها تعد بفائدة كبيرة مرجوة».

والترجمة غير الحرفية لها هي:

«أودّ أن أبدأ ببعض الملاحظات عن بعض المسائل التي تجدُّ حين ندرس اللغة، ثم أعود إلى مناقشة أحد المناهج التي أخذت في النضج بصورة تدريجيّة من خلال البحث الذي أُنجز في السنوات القليلة الماضية لمعالجة هذه المسائل، وهو النهج الذي يبدو لي أنه يعدُ بإنجازات كبيرة»[23].

وجاء في **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**: «وإننا لنعلن كذلك عن

(22) المزيني، **مراجعات لسانية**، ج 2، ص 82.

(23) المصدر نفسه، ص 83. وانظر أمثلة أخرى في ص 83–84.

بعض القواعد المعروضة بوصفها **قواعد عالمية**، وذلك بالتركيب وقيود التواصل، **ومثال ذلك فإنّ** التطابق بين الصفة التي تحدِّده، وهو تطابق مفيد بالنسبة إلى وضوح التواصل (فهو يسمح) بمعرفة الاسم الذي تتعلّق به)... والسبب لأنه لكي نفهم تعيين خاصة من الخواص **إلى شيء** من الأشياء، فيجب أولاً أن نقدم الشيء لأنفسنا، وسيكون ممكناً، في ما بعد، أن نؤكد شيئاً يتعلّق بهذا الشيء»[24].

وجاء فيه أيضاً: «ما هي الأهميّة التاريخية للقواعد؟ إنها تسجل أولاً، وإنْ كان في النية، **نهاية الأفضلية**، في العصور للقواعد اللاتينيّة»[25].

وجاء فيه كذلك: «فاللغة لا تتغيَّر، ولكنها كذلك (لقد تحدّث (ترغو) في مادة الاشتقاق من الموسوعة عند المبدأ الداخلي للتغير). ثم أصبحت هذه **الأطروحة** واضحة عندما بدأ اللسانيون بتمييز علاقتين ممكنتين بين كلمة (a) في عصر (A) وبين كلمة (b) في عصر (B) اللاحق»[26].

ومن الأمثلة أيضاً ما جاء في **الموسوعة اللغوية** لـ (كولنج)[27]: «الصوتيات القطعية بالمقارنة مع الصوتيات النطاقية»، وجاء فيها: «بالرغم من أنَّ أسسه معروفة ومنذ زمن طويل بالمنهج النطاقي، ويمكن تمييزه عن النموذج الصوتي التقليدي الموصوف هنا. هناك بعض التشابه بين الصوتيات النطاقية ونموذج من النظرية الفونولوجية، وهو ما يسمّى الفونولوجيا التطريزية، وفونولوجيا فيرث»[28].

وجاء كذلك: «ففي الصوتية **الابتدائية** من الكلمتين **الأوليين هناك إيقاف كامل للهواء**»[29].

وجاء أيضاً: «لقد أوحى عمل (ليتش) و(براون) أنّ شكلاً من غموض المعنى،

---

(24) أوزوالد ديكرو وجان ماريس سشايفر، **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ترجمة منذر عياشي (البحرين: جامعة البحرين، 2003)، ص 21.

(25) المصدر نفسه، ص 23.

(26) المصدر نفسه، ص 25.

(27) ن. ي كولنج، **الموسوعة اللغوية**، ترجمة محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان (الرياض: جامعة الملك سعود، 1421هـ)، ج 1، ص 8.

(28) المصدر نفسه، ج 1، ص 8.

(29) المصدر نفسه، ج 1، ص 11.

وهو التضاد، أصبح مقبولاً بصورة عامة ضمن حقل البراجماتية. **ولاحظوا**..»[30].

ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في ترجمة صالح القرمادي لكتاب (دو سوسور) **دروس في الألسنية العامة**: «فمن جهة ليس ثمة ما هو أجدر من اللغة بأن توضح لنا طبيعة المشكل الدلائلي.. ولكن طرح هذا المشكل كما ينبغي يحتم علينا...»[31].

وتقتضينا النّصفة وتجنُّب الحَنَف أن نعرض نماذج من إساءات في الترجمات أيضاً قام بها قوم من غير أبناء جلدتنا، عندما رغبوا في نقل نصوص من القرآن الكريم إلى لغة أقوامهم. وهذه الإساءات من أبناء جلدتنا أو غيرهم تؤكد أنَّ الأمر لا يتحقق بمجرد معرفة اللغة الثانية، بل لا بد من البراعة في الاثنتين معاً، وهو ما سنفصله في ما بعد.

جاء في ترجمة المستشرق (سافاري) قوله تعالى: (وترى الملائكة حافّين من حول العرش يسبحون بحمد ربهم) [الزّمر: 75] فقد ترجم (حافّين) بـ (حفاة الأقدام)، والمعنى الصحيح لها: يطوفون حول العرش[32].

وفي قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية /17] ترجم (ماكس هاننج) كلمة (الإبل) بـ (wolken) ومعناها السحاب[33].

ومن ذلك ترجمة المستعرب الفرنسي جاك بيرك للقرآن الكريم ترجمة شوْهاء ظلعاء، ليس فيها أدنى التفات إلى السياق القرآني وبخصوصية تركيبه، مما جعله ينزلق في مهاوي الخطأ. وسأورد من ترجمته مثالين فحسب، أولهما في ترجمته أسماء السور القرآنية، والآخر في ترجمة التراكيب. فمن النوع الأوّل ترجمته سورة (الزّمر) جمع زمرة باسم (parvagues) وتعني (الموجات) وهذا المعنى مخالف للسياق ومتناقض معه، فالزمرة ـ ههنا ـ تعني: الجماعة المتجانسة في المرتبة والمبادئ، أو هي الطوائف حسب ترتيب درجات إيمانهم وطاعاتهم، وبهذا تكون

(30) المصدر نفسه، ج 1، ص 195.

(31) فردينان دو سوسور، **دروس في الألسنية العامة**، ترجمة صالح القرمادي، ص 3، والمزيني، **مراجعات لسانية**، ج 2، ص 111.

(32) محمد التمسماني، **تاريخ حركة ترجمة معاني القرآن الكريم. ندوة ترجمة معاني القرآن الكريم**، ص 43.

(33) المصدر نفسه، ص 45.

الترجمة الصحيحة لها: groupes أو homogens[34].

ومن النوع الثاني ترجمته معنى (الأميّ) في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ﴾ [الأعراف / 157] بقوله:

En faveure de ceux qui suissent l'envoyé le prophète maternel.

فجعل كلمة (الأمي) منسوبة إلى (الأم) لا إلى الأمّة، وبذلك تكون الترجمة مقطوعة عن سياقها، ومعنى الأميين أنهم ليسوا أهل كتاب كاليهودية والمسيحية[35].

البراعة ليست مقصورة على اللغة الأم، ولكنها تشمل اللغتين: الأم والهدف، لأنّ اللغة هي الآلة التي سيعزف عليها المترجم موسيقاه.

إنّ الترجمة السليمة لها من أصول العلم ما لها، ولها من جمال الفن ما لها، ومن هنا لا بدَّ لها من أن تضبط بضوابط العلم من جهة، وتتلبَّس بموهبة الفنان من جهة ثانية. فهي إبداع حقيقي يتلو من جهة الزمن ـ مرحلة الإبداع الأولى للنص في لغته الأم ـ وهي كذلك لا تكون تفسيراً، أو شرحاً، أو تأويلاً، أو تحليلاً.

ويمكن إجمال الأصول الجوهرية للترجمة في ما يأتي[36]:

1 ـ البراعة اللغوية: وهذه البراعة ليست مقصورة على اللغة الأم، ولكنها تشمل اللغتين: الأم والهدف، لأنّ اللغة هي الآلة التي سيعزف عليها المترجم موسيقاه. ثم إن البراعة في اللغة الهدف أيضاً أشبه بمراهنة تتسم بالخطورة والمخاطرة في آنٍ معاً، لأنَّ فيها كشفاً وبياناً لمدى سعة صدر لغته التي ينقل إليها وقدرتها على تمثُّل النص المترجم واستيعابه، وعلى مدى مقدرته من جهة ثالثة على خلق شكل لغوي جديد بأدواته اللغوية الخاصَّة ترفده ذاكرة اللغة الأم من جهة، وطاقته الإبداعية من جهة أخرى[37].

(34) عبد الجبار توامي، **نقد ترجمة القرآن إلى الفرنسية**، ترجمة جاك بيرك نموذجاً، **مجلة الدراسات اللغوية**، مج 5، ع 1 (2003)، ص 275.

(35) المصدر نفسه، ص 283.

(36) انظر في سبيل ذلك شحادة خوري، **دراسات في الترجمة** (دمشق: دار طلاس، 1989)، ص 64–65، والمزيني، **مراجعات لسانية**، كتاب الرياض، ع 75 (فبراير 2000)، ص 157، ومحمد الدالي، «في الطريق إلى مصطلح علمي»، مجلة **مجمع اللغة العربية** (دمشق)، مج 75، ج 3، ص 731.

(37) سعيد، **ترجمة النص الأدبي**، ص 896.

ولم يكن علماؤنا الأقدمون بغافلين عن هذه البراعة التي سبق منا القول فيها، فهذا هو أبو عثمان الجاحظ يوجب أن يكون بيان المترجم في الترجمة نفسها في وزن علمه في المعرفة نفسها، وأن يكون أعلم الناس باللغة المنقولة والمنقول إليها حتّى يكون فيهما سواء[38].

2 ـ الثقافة العامة الرّافدة للتخصص: فمعرفة عادات أهل اللغة التي ينقل عنها، والوقوف على دقائقها أمران لا غنى للمترجم عنهما البتّة إذا كان يريد لترجمته أن تبتعد عن الوقوع في ما هو جزء من التكوين الثقافي والاجتماعي لأهل اللغة التي ينقل عنها، ذلك أن المعروف بداهةً أن لكل مجتمع عاداته الاجتماعية التي تشكل جزءاً من منظومة ثقافته العامة. ومن الأمثلة على ذلك أن التشبيه بالحمار والكلب يعدُّ مدحاً في اللغتين اليونانية والإنجليزية. ويعدُّ التشبيه بالكلبة والجحش ذماً في اللغة الإنجليزية. والبومة في ذهن العربي نذير شؤم وخراب حتى قيل في ذلك: أشأم من البوم[39]، لكنها في ذهن الألماني مصدر فَأْل وبِشْرٍ، لذا تجده يعلّق صورتها في مدخل بيته.

ومن الأمثلة على معاناة ذلك في أثناء الترجمة ما ذكره د. عمر فروخ لدى ترجمته كتاب **الإسلام على مفترق الطرق** لمحمد أسد، فقد وقف عند تعبير يمثل الفرق بين أمرين مثَّل فيه المؤلف بالحصان الخاص بالركوب والحصان الخاص بالجر. وهذا التمثيل لا يعرفه العربي لكنه مفهوم بالنسبة إلى القارئ الغربي، لذا عمد المترجم في سبيل تقريب ذلك إلى القارئ العربي إلى التمثيل على الحصان الخاص بالركوب بالنجيب من الإبل، لأنه معروف بسرعته، ووضع في مقابل الحصان الخاص بالجَرِّ البعير الذي يستخدم عادةً في الحلِّ والترحال وحمل الأثقال، ثم أردف ذلك بحاشية تجلّي ذلك وتوضحه[40].

3 ـ الربط المحكم بين التراكيب: ولعلّ ذلك يظهر من خلال مقارنتنا بين ترجمتين مختلفتين لنص واحد. فقد جاء في ترجمة صالح القرمادي لكتاب

(38) أبو عثمان الجاحظ (ت 255 هـ)، **الحيوان**، تحقيق عبد السلام هارون (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1988)، ج 1، ص 76.

(39) خير الدين شمسي باشا، **معجم الأمثال** (الرياض: مركز الملك فيصل، 2000)، ج 1، ص 302، المثل رقم 1452.

(40) فروخ، **الترجمة**، ص 617.

سوسور **دروس في الألسنية** ما يأتي: «ثم ظهرت الفيلولوجيا أي فقه اللغة. فقد سبق أن وجدت بالإسكندرية مدرسة فيلولوجية، إلا أن هذه التسمية تقترن خاصَّة بتلك الحركة العلمية التي أنشأها فريدريك أغسطس وولف، بداية من 1777 والتي ما زلنا نشهد اليوم تواصلها»[41].

والربط مفقود بين الجملة الثانية والجملة التي تليها. فإذا ما قرأنا النص في ترجمة أخرى، وهي ترجمة د. حمزة المزيني نفسه التي جاءت على النحو الآتي: «ومن بعد ذلك ظهرت مدرسة فقه اللغة. وعلى الرغم من إطلاق هذا المصطلح أحياناً على إحدى المدارس اللغوية التي نشأت في الإسكندرية قديماً فهو لا ينصرف عند إطلاقه الآن إلاّ إلى تلك الحركة العلمية التي بدأها فريدريك أوغسطس وولف في سنة 1777م، وهي التي ما زالت مستمرة إلى الآن»[42]، أمكننا أن نرى شدَّة التلاحم بين جمل النص على نحو لا يجعلك ترى خللاً أو قطيعة تركيبية أو دلالية بين جملة وأختها.

4 ـ تجنُّب الغموض واللَّبْس: ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في ترجمة القرمادي نفسه أيضاً، وهو قوله: «إلاّ أنه لا يمكن أنْ يُعَاب بالإفراط في النزاهة العلمية»[43]. فهذه الجملة قد تؤدي معنى المدح في ما يشبه الذمّ، إلا أنها لا تؤدي المعنى في العربية بوضوح. والجملة في أصلها الإنجليزي:

But his failing was certain lock of coscientiousness.

وترجمتها: «ولكن نقطة الضعف عنده تتمثّل في عدم الحرص على الدقة العلميَّة»[44].

5 ـ الاهتمام بالصياغة لا التبديل: وأعني بذلك صياغة الفكرة لا إبدال كلمة بأخرى. وهذه الصياغة تستوجب منه تجاوز مسائل كثيرة كالتقديم والتأخير، أو الالتزام بعدد كلمات النص الأصلي للوصول بالنص إلى صياغة عربية سليمة.

6 ـ إيثار التعريب على الترجمة: وأعني بذلك إلباس النص المترجم الثوب المناسب له وفق مقاييس العربية.

---

(41) المزيني، **مراجعات لسانية**، ج 1، ص 110.

(42) المصدر نفسه، ص 111. وانظر النص نفسه في ترجمة الكراعين لكتاب سوسور، ص 11.

(43) المصدر نفسه، ص 111.

(44) المصدر نفسه، ص 111.

7 ـ إضاءة مواضع من النص المترجم عن طريق ضرب الأمثلة من واقع اللغة التي ينقل النَّص إليها، ففي ذلك إغناء للترجمة وزيادة إيضاح لها.

8 ـ ضبط المواضع المشكلة.

9 ـ السلامة الأسلوبية: ويدخل تحت هذا الجانب الإلمام بالحدِّ الأدنى من المبادئ النحوية والصّرفيّة للغة المنقول إليها. ومن الأمثلة على ذلك في **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، قال: «إذا برز صوتان **تماماً** في الوضع الصوتي نفسه، وكانا يستطيعان التبادل بينهما من غير تغيير في معنى الكلمات، أو من غير أن تصبح الكلمة مستنكرة، فإن الصوتين يعدّان تحققين لصوتين مختلفين».

وجاء في **القاموس** نفسه: «وهذا ما بيَّنه الزوجان **الدنيا** (كذا) للكلمتين فونتيك وفونيميك»[45].

ومن ذلك أيضاً قول يوسف غازي ومجيد في ترجمتهما كتاب سوسور: «ومن ثمَّ جاء ستيفن ألمان في الخمسينيات ليطور علم دلالة الذي ينهض بوضوح وجلاء على التقابلات الثنائية التي...»[46]، وقولهما: «وقبل أن نطوي الغارب لا بد من التنويه»[47].

10 ـ مراعاة التقسيم الأصلي لفقرات النص بلغته الأصلية، ذلك أن كل فقرة معقودة للاضطلاع بمناقشة فكرة أو أفكار معيَّنة، وتمزيق الفقر وتقطيع أوصالها يذهبان بوحدة الأفكار التي تعرض لها، ويفضيان إلى التداخل بين أفكار فقرة وأخرى.

11 ـ وضوح المصطلح ووحدته: وهذه هي القضيَّة التي شغلت الباحثين والمفكرين في نقل العلوم منذ رفاعة الطهطاوي وحتى يومنا هذا، فعقدت في سبيل ذلك مؤتمرات وندوات، وأقرَّت توصيات وتوصيات، وإذا ما حاولنا تلمُّس ذلك في الواقع لن نقع إلاّ على سراب خادع.

---

(45) المصدر نفسه، ص 532، والأمثلة على مثل هذه الإحالة الأسلوبية عامة في كل صفحات الكتاب.

(46) فردناند دو سوسور، **محاضرات في الألسنية**، ترجمة يوسف غازي ومجيد نصر (جونية ـ لبنان: دار نعمان للثقافة، 1984)، ص 6، والمزيني، **مراجعات لسانية**، ج 1، ص 99.

(47) المصدر نفسه، ص 7، والمزيني، **مراجعات لسانية**، ص 99.

لا شكَّ أنّ البارع في اللغة الأجنبية يمتلك المقدرة على فهم موضوع ما، ولكن نقل هذا العلم يتفلّت منه ويتأبّى عليه إذا لم يجد المصطلحات العربية التي تقبل بها نفسه. وربّما «يعنُّ على باله وضع مصطلحات جديدة دون أن يكون أهلاً لهذا العمل، فيتخبّط خبط عشواء إما لجهله دقائق الموضوع العلمي، وإمّا لقلّة بضاعته من المفردات العربية المتعلّقة به، وإمّا لعدم معرفته بالوسائل الواجب اتخاذها في وضع المصطلحات العلميّة بلغتنا الضاديّة»[48].

وليست قضية المصطلح اللساني بمنجاة عن قضية المصطلح العلمي بشكل عام، واللسانيات أقرب إلى العلم منها إلى غيره، ذلك أنَّ قارئ كتب اللسانيات المترجمة منها أو الموضوعة بالعربية تتخطّفه أمواج الفوضى المصطلحية ما بين مغرب الوطن العربي وشرقه، مما يحول دون فهم هذا العلم فهماً دقيقاً صائباً.

لا شكَّ أنّ البارع في اللغة الأجنبية يمتلك المقدرة على فهم موضوع ما، ولكن نقل هذا العلم يتفلّت منه ويتأبّى عليه إذا لم يجد المصطلحات العربية التي تقبل بها نفسه.

وقبل أن نحاول سَبْر أغوار فوضى المعضلة المصطلحية اللسانية لا أجد بأساً من الوقوف عند مفهوم المصطلح، ثم أدلف إلى تلمُّس ملامح المشكلة المصطلحية اللسانية وكشف مسبباتها، لأخلص من بعد ـ إلى تلمُّس الطريق بأناة وصبر وتصبّر نحو وضع الحلول التي لا أدعي حتميتها أو تأبيها على المناقشة.

تقسم اللغة من وجهة النظر التداولية والتواصلية إلى مستوى عام وآخر خاص، وهذا الأخير من المستويين تمثّله مصطلحات كل علم من العلوم؛ ذلك أنَّ أهل كل علم محتاجون إلى الإيجاز والاختصار ليتحقق لهم التواصل في ما بينهم في حقول اختصاصهم. وهذه المصطلحات لا يقوم وجودها الحقيقي إلا بإنماء المفردات الجديدة، وبإعادة نشر المفردات أو التراكيب الناجزة بمعانٍ جديدة.

والمصطلحات مفاهيم ومنظومات دالة مأخوذة من منظومة الدوال اللغوية، فهي غير مفصولة عن دلالاتها اللغوية[49]. إلاّ أنها تغدو لها استقلاليتها كلما

(48) مصطفى الشهابي، **المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث**، ط 2 مصوَّرة (دمشق: مجمع اللغة العربية، 1988)، ص 54.

(49) المزيني، **التحيّز اللغوي**، سلسلة كتاب الرياض، ع 125، 2004.

أوغلت في ميدانها التخصصي، فهي ألفاظ انحرفت دلالاتها عن أصل وضعها فدخلت ميداناً خاصاً من الدلالة التي يفصح عنها ويكشفها سياقها العلمي، والتي أصبحت حكراً عليه من بعد[50].

وإذا حلا لبعضهم أن يجانب الصواب فيعقد الصلة بين المصطلح والعلوم التقنية فيقصره عليها أو يخصّه بها، فإنّ المصطلح - في حقيقة الأمر - ليس كما يرى هؤلاء؛ ذلك أن الحقيقة المصطلحية تبسط أجنحتها على ألفاظ الحضارة كافة، وتنضوي تحتها ألفاظ علوم الاجتماع، والحياة الإنسانية، والحياة العامة، فلا تبقى حكراً على العلوم التقنية أو محصورة فيها[51].

وكل لفظ له ثلاثة مستويات، الأول: المعنى الاشتقاقي، وهذا المستوى مرتبط بجذر اللفظ في الطبيعة، وهو معنى إلى الثبات أقرب. والثاني: المعنى العرفي، فالعادة تعطي اللفظ معناه، وهذه العادة يندرج تحتها الاتفاق والمواضعة والعرف والتقاليد، وهذا هو الذي يتغير من عصر إلى عصر. والثالث: المعنى الاصطلاحي، وهذا المعنى مرتبط بالمستويين الأولين مع تثبيت أحد جوانب المعنى باتجاه معيار دائم، وهذا المعنى المعياري ثابت لا يتغير.

وتتضح المعضلة المصطلحية في الدراسات اللسانية المترجمة أيّما اتضاح، من دون تفريق بين الكتاب الجامعي أو الموضوع للمختصين. وقد كان أصحاب الترجمات مدفوعين بالرغبة في إشاعة هذا العلم الجديد في الساحة العربية، وتيسير الثقافة اللسانية الجديدة ونشرها، وتحقيق السبق والريادة في تقديم مفاهيمها في زحمة العلوم والاختصاصات، ذلك أن الترجمة أهم الوسائل التي تسلك في وضع المصطلح، وهي مقدّمة على التعريب، ذلك أنَّ فيها سعة أفق استيعاب مضامين الألفاظ الأعجمية في اللغة العربية[52].

والمشكلة لا تكمن في المصطلح نفسه، لكن في دقة التعبير عنه، على رأي الدكتور حمزة المزيني[53]. وقد ضرب على هذا مثالاً بكتاب **بنية الثورات**

(50) عبد السلام المسدي، **قاموس اللسانيات**، ص 87.

(51) أحمد شفيق الخطيب، «منهجية بناء المصطلحات»، مجلة **مجمع اللغة العربية**، مج 75، ج 3، ص 503.

(52) مصطفى الشهابي، **المصطلحات العلمية**، ص 93.

(53) المزيني، **التحيّز اللغوي**، ص 213.

العلمية، فكانت الترجمتان بعيدتين عن نقل مضامين الكتاب على نحو يضعهما تحت متناول استفادة القارئ.

وقبل أن أصل إلى تحديد أسباب الفوضى المصطلحية في الدراسات اللسانية، يحسن بي أنْ أعرض نماذج عما أقول. ولتكن البداية بمصطلح (اللسانيات) الذي أصبح علماً على هذا الفرع من الدراسات اللغوية، فقد بلغت المصطلحات التي استعملتْ في التعبير عنه ثلاثة وعشرين مصطلحاً بدءاً من (اللانغويستك)، و(فقه اللغة)، و(علم اللغة)، و(علم اللغة النظري الحديث)، مروراً بـ (الألسنية)[54]، وَ(الألسنيات)، وَ(اللِّسنيات)[55]، و(اللسانيات)[56]، وهو آخر الأسماء التي اصطلح عليها المعنيون. فقد ظهر أول مرَّة سنة 1966 في الجزائر، وكان موضع اتفاق المختصين في الندوة التي أقامها (مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية) في تونس في سنة 1978م، ثم احتضنه المختّصون في ندوة اللسانيات المعقودة في دمشق سنة 1981م، ووضع الدكتور عبد السلام المسدي كتابه **قاموس اللسانيات** وصدر سنة 1984. وبذلك يكون أبناء العربية قد توحّدوا على مصطلح واحد «بعد أنْ توزّعته سبل الاستعمال فصاغ له الصائغون من العبارات ما يناهز العشرين»[57] كما رأينا من قبل.

لتكن البداية بمصطلح (اللسانيات) الذي أصبح علماً على هذا الفرع من الدراسات اللغوية، فقد بلغت المصطلحات التي استعملتْ في التعبير عنه ثلاثة وعشرين مصطلحاً.

وعلى الرغم من كل ذلك يأتي د. أحمد مختار ليخرق هذا الإجماع ويعود إلى

(54) يظن بعض الدارسين أن هذا المصطلح خاص بالمغرب عامة وتونس خاصة، والصواب فيه أن أول استعمال له كان في فلسطين، ثم نما وترعرع في لبنان. وأول من وضعه أوغسطين مرمرجي الدومنيكي سنة 1937، في كتابه **المعجميَّة العربية على ضوء الثنائية الألسنية السامية**، الصادر عن مطبعة الآباء الفرنسيين في القدس، **قاموس اللسانيات**، ص 69.

(55) جرى تداول هذا المصطلح في المغرب العربي، وهو مأخوذ من (اللِّسْن)، ومعناه: اللغة والكلام إذا كان واضحاً بيناً. ولم يكتب لهذا المصطلح الشيوع ـ كما يرى د.المسدي ـ لأنه كالمهجور، وميزانه الصرفي على قدر من الشذوذ، وبنيته غير متآلفة المقاطع نبا عنه الذوق، ولذا تخُلّي عنه مستعملوه بسرعة. المسدي، **قاموس اللسانيات**، ص 71.

(56) انظرها مسلسلة في المسدي، **قاموس اللسانيات**، ص 72.

(57) المزيني، **التحيز اللغوي**، ص 213.

زجَّنا في مصطلح (الألسنية) فنعود عودنا على بدئنا. بل يختار هذا المصطلح ليطلق على عدد كامل من **مجلة عالم الفكر** الصادر سنة 1989م، وقد افتتح ببحث للدكتور أحمد مختار عمر نفسه بعنوان «المصطلح الألسني وضبط المنهجيَّة»، مع إقراره هو نفسه بأن هذا المصطلح ليس أكثر انتشاراً من مصطلحي (علم اللغة) و(اللسانيات). وحجته أن مصطلح (علم اللغة) بحاجة إلى إيضاح مجاله وحدوده ومنهجه، لأنَّ مناهج كثيرة تقلَّبت عليه، ومرَّ بمراحل كثيرة، فقيل: علم اللغة الحديث، وعلم اللغة العام، إلى جانب أن هذا المصطلح ـ علم اللغة ـ يلتبس بتعليم اللغة، وأن مصطلح اللغوي يدلُّ على الشخص الذي أتقن عدة لغات. وأن كلمة (لغة) لم تكن تستخدم قديماً بمعناها المعروف الآن، وإنما كانت تستعمل بمعنى (اللهجة)، فلم ترد لفظة (لغة) في القرآن الكريم، وإنما ورد فيه كلمة (لسان). أما مصطلح (اللسانيات)، فقد احتج لذلك بأن مصطلح علم اللغة الحديث غير خاص بلغة معينة، وإنما يدرس اللغات كلها ويحلل أيَّ مستوى منها فمعنى الجمعية ملحوظ في وظيفة هذا العلم، ولذا يناسبه لفظ الجمع (ألسن) بدلاً من (لسان). وبأن التصرف في مصطلح (ألسنية) أسهل من (لسانيات)، فمن السهل أن نقول: دراسات ألسنية بدلاً من دراسات لسانياتية. ثم إن مصطلح (لسانيات) ـ وفق رأيه ـ ملبس هل هو منسوب إلى (اللسان) أم إلى (اللسانيات). وهذا المحظور يزول عندما يستخدم مصطلح (ألسنية) اسماً للعلم، فعند النسبة إلى الجمع (ألسني) يكون المراد النسبة إلى (العلم). أما عند استخدام مصطلح (لساني)، فإن النسبة تكون إلى (اللسان) بمعنى (اللغة) لا بمعنى العلم[58].

وعلى الرغم من ذلك يأتي مترجما **الموسوعة اللغوية** لـ (ن. ي. كولنج) ليضعا مصطلحات عدة في مقابل مصطلح Linguistics فيقولا: علم اللغة، ألسنية، علم اللغويات، اللسانيات، علم اللغات، وعليك أيها القارئ أن تختار وهذا برهان على جهلهما بما أصبح مستقرَّاً في هذا الميدان من مصطلحات، وعلى افتقارهما إلى الدقة الناجمة عن متابعة ما يحدّ من دراسات، أو أنه ليس لهما من الترجمة إلا وضع الاسمين على غلاف الموسوعة، ولعلَّ هذا هو الأكثر رجحاناً من غيره، ومن ثمَّ إغفالهما مسألة السياق في أثناء الترجمة والاكتفاء بما تنجدهما به المعجمات الثنائية اللغوية، وهذا ليس مما ينبغي أن يقوم به متضلع في الترجمة.

(58) أحمد مختار عمر، **المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجيَّة**، ص 8–9.

وفي كتاب **الألسنية الحديثة واللغة العربية: دراسة تحليلية تطبيقيّة لنظرية الحكم النحوي والربط على اللغة العربية**[59] يستخدم مؤلفه مصطلحات (اللغويات) و(اللغويات العامة)، و(الألسنية) لأداء المفاهيم التي يؤديها مصطلح (اللسانيات). ويستخدم مقدم الكتاب سعد السويح غير ما مصطلح، فيقول: اللسانيات، وعلم اللغة، وغير ذلك[60].

ويستخدم د.محمد زياد كبّة أيضاً عدة كلمات عند ترجمته كتاب (جون ليونز) الذي يحمل عنوان **تشومسكي**[61] فيضع مقابل (Linguistics) مصطلحات: اللسانيات، وعلم اللغة، والنظرية اللغوية، والنظرية اللغوية الحديثة، والأعمال النحوية، والمصطلح الأخير أغر بها وأبعدها عن الصواب[62].

صحيح أن لمصطلح (الألسنية) منزلة من التجريد عن طريق النسبة النعتية إلى لفظ خالص الاسمية يتفق اشتقاقياً مع المصدر الصناعي، ويتصف بالطواعية لاشتقاق نعوت كثيرة منه، نحو: ألسني وألسنيين، إلا أن هذا المصطلح «وجد صعوبة في التمثُّل في أذهان المختصين فعدلوا عنه، لأنه ظل متلبِّساً باسم النسبة إلى الجمع»[63]. وهو في الوقت نفسه خروج مصطلح اللسانيات الذي كان موضع إجماع في غير ما ندوة أقيمت في شرق الوطن العربي ومغربه، ثم إنه يتسم بالاتساق من جهة، والتجريد العالي من جهة ثانية، وشمولية التصور من جهة ثالثة[64].

ولنزيد الأمر وضوحاً لا بأس من أن نقف عند أمثلة أخرى ففي الإحصاء الذي قام به المرحوم الدكتور أحمد مختار عمر[65] للمقابلات العربية التي وضعت في مقابل المصطلحات الإنجليزية:

Phonem _ 1

Allophone _ 2

(59) صدر هذا في العدد 40 من سلسلة (كتاب الرياض)، نيسان 1997م، وهو من تأليف محيي الدين حميدي أحد المشاركيْن في **الموسوعة اللغوية** المذكورة من قبل.

(60) للاستزادة في التعرف إلى مثالب الكتاب انظر: **مراجعات لسانية**، ج 2، مقال «الجرأة على نشر العبث»، ص 73 وما بعدها، ففي ذلك غناء عن إعادته هنا.

(61) صدر هذا الكتاب عن النادي الأدبي في الرياض، ط 1، 1987.

(62) جون ليونز، **تشومسكي، النادي الأدبي**، الرياض.

(63) المسدي، **قاموس اللسانيات**، ص 70.

(64) المصدر نفسه، ص 72.

(65) عمر، **المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجيّة**، ص 12.

Phone ـ 3

تبيّن أنَّ المصطلح الأول كان له أحد عشر مقابلاً، هي على التوالي: فونيم، صوتم، صوت/ صوتم، فونيم، فونيمية، صوتيم، صوت مجرد، صوتية، مستصوت، لافظ. وإن المصطلح الثاني وضع له ستة مقابلات، هي: ألوفون، صوتم تعاملي، ألوفون/ متغير صوتي، ألوفون، بد صوتية، ووقفت على مقابل السابع في **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان** الذي أصدرته جامعة البحرين سنة 2002م بترجمة د. منذر عياشي، وهذا المصطلح هو: بديل صوتي.

وأما المصطلح الثالث (Phone) فكانت له أربعة مقابلات هي: فون، صوت، صوت لغوي، صوت كلامي، ووقفت على مقابل خامس في الموسوعة المذكورة منذ قليل، وهو مصطلح (صويت). أما عدد عينات الدراسة فكان تسع عينات.

وتباينت المصطلحات المقابلة لـ (Morpheme) والمصطلحين المرتبطين به، وهما: (Allomorph) و(Morph)، فكانت كالآتي:

1 ـ Morpheme، ومقابلاته: مورفيم، صيغم، وحدة صرفية، مورفيمة، صرفية مجردة، صرفية.

2 ـ Allomorph: ألو مورف، شكلم، متغير دلالي، بد صرفية.

3 ـ Morph: مورف، تشكل[66].

ومن الأمثلة كذلك مصطلح (Lexeme) الذي وضعت له مصطلحات عربية هي[67]: وحدة معجمية، لكسيم، مفردة مجردة، معجمية، مفردة معجمية، مادة لغوية، مَأْصل[68].

وكذلك مصطلح (diachronic) الذي وضعت له المقابلات الآتية: تطوّري، متعاقب، تعاقبي، تاريخي، زماني، تعاقبية. ووضع محمد الخولي مقابلاً لمصطلح (affricate) مقابلاً هو: الانفجاري الاحتكاكي، وترجمه د. محمد رشاد الحمزاوي بـ(شديد) ووضع له د. أحمد مختار عمر مصطلحات: مَزْجي، مركَّب، شديد، رخو.

ووضعت لمصطلح (assimilation) المقابلات الآتية:

---

(66) المصدر نفسه، ص 13.

(67) المسدي، **قاموس اللسانيات**، 207، وأوزاولد ديكرو، **القاموس الموسوعي الجديد**، 1114، ون. ي. كنج، **الموسوعة اللغوية**، 1023.

(68) المسدي، **قاموس اللسانيات**، 207، **والقاموس الموسوعي الجديد**، 1114، **والموسوعة اللغوية**، 1023.

1 ـ عند الخولي: تماثل، مماثلة.

2 ـ عند الحمزاوي: شديد، تماثل.

3 ـ في **الموسوعة اللغوية**: مماثلة، تماثل، مجاورة، مشابهة، انسجام.

4 ـ في **القاموس الموسوعي**: إدغام[69]، مماثلة، مجاورة، استيعاب.

فإذا كان أمر المصطلح اللساني على ما ذكرناه لا يعدو أن يكون نماذج معدودة، فهل نستطيع بعد صور الفوضى التي رأينا أن نتفق مع الدكتور محمود فهمي حجازي الذي ادّعى أن بناء المصطلح اللساني مستمرٌّ على نحو من الاطراد والخلاف المحدود؛ وأن استخدام هذه المصطلحات المطّردة ـ وفق رأيه ـ يحسم الخلافات المحدودة في المصطلحات. ولا سيما أن الدكتور محمود حجازي نفسه أشار إلى أن (ريمون طحان، قد استخدم مصطلحين مختلفين للتعبير عن مفهوم واحد، فقال: العلوم اللغوية، والعلوم الألسنية، والألسنية، وسمّى المختصين فيه باللغويين والألسنيين. وأنّ صالح القرمادي في ترجمته كتاب جان كانتينو: **دروس في علم الأصوات العربية** الصادر سنة 1966، وأطلق على المختص في ذلك اسم (اللغوي)، وأطلق مصطلح (الألسنية) ذا الأصل المشرقي على علم اللهجات، وسمّى المختص باللهجات (ألسنياً). وقام الدكتور أحمد مختار عمر في البحث الذي تكرر ذكره باختيار مصطلح (الألسنية) ليطلقه على علم اللغة، وساق من الحجج الكثير، ومعلوم أن مصطلح (علم اللغة) و(الألسنية) ليسا مترادفين = فهل بعد ذلك كله يقبل من الدكتور محمود حجازي ادّعاء الاطراد وقلة الخلاف في المصطلح اللساني؟

إن بناء المصطلح اللساني مستمرٌّ على نحو من الاطراد والخلاف المحدود

وليس الأمر مقصوراً على التعدّدية في المصطلح اللساني فحسب، بل يتعداه إلى تعدد رسم اسم العلم عند المترجمين بل عند المترجم الواحد. ولأضرب على ذلك مثالين فقط، أولهما من كتاب الدكتور محيي الدين حميدي الآنف الذكر، فقد

(69) ترجمة هذا المصطلح بـ (إدغام) غير صحيحة، ذلك أن الإدغام تغيّر صوتي يؤدي إلى حرف مشدّد كما في (بدّد). أما المصطلح (assimilation) فيراد به تحوّل صوتين مختلفين اختلافاً نسبياً إلى صوتين متقاربين نسبياً، أو متماثلين، كما في إبدال (اصتلح) إلى (اصطلح)، و(ازتهر) إلى (ازدهر)، فتماثل (التاء) و(الطاء) لا يعد إدغاماً، وكذلك في التاء والدال. انظر: محمود فهمي حجازي، **الأسس اللغوية لعلم المصطلح** (القاهرة: دار غريب للطباعة، 1977)، ص 166–170.

ورد فيه اسم اللغوي المشهور تشومسكي مرة بهذا الرسم، ومرة أخرى برسم (شومسكي). أما المثال الثاني فهو من القاموس الموسوعي الجديد السابق ذكره أيضاً، فقد ورد فيه اسم اللساني (Troubetzkoy) في صفحتين متتاليتين على النحو الآتي: تروبيزكوي، ثم تروبيتسكوي. وقل الأمر نفسه بالنسبة إلى اللغوي الفرنسي الشهير(فردينان دو سوسور)، فليس ثمة أدنى اتفاق على رسم موحّد لاسمه.

كل ذلك فضلاً عن الخطأ في وضع المقابل الصحيح للمصطلح الأجنبي أو ترجمته، على نحو ما نجده في ترجمة (universal) الذي يترجمه اللسانيون العرب بـ (عالمي)[70] فيقولون في (universal grammer)[71] النحو العالمي أو القواعد العالمية. وإنما المقصود به: الكليات العامة التي تشترك فيها اللغات جميعها. وترجم د.محمد زياد كبة مصطلح (Arbitrary) بـ (كَيْفي)، وهذا مصطلح فلسفي يراد به الهيئة القارة في الشيء لا يقتضي قسمة ولا نسبة لذاته. والصواب في ترجمته: اعتباطي أو عشوائي. وكذلك ترجمته ـ أعني د. كبة ـ مصطلح (Substantial universals) بـ (العالميات الحقيقية) وهو مصطلح لا مؤدًى له، والصواب: الكليات الجوهرية أو الكليات الموضوعية[72].

إن لهذه الفَوْضى أسبابها الكثيرة، من بينها:

1 ـ الارتجالية والحماسية.

2 ـ الفردية وادعاء السبق والريادة، وانعدام الروح الجماعية.

3 ـ تعدُّد مشارب اللسانيين ومصادرهم.

4 ـ النعرة القطرية.

5 ـ الجهل بأصول علم المصطلح.

---

(70) **القاموس الموسوعي الجديد**، 1137، **والموسوعة اللغوية**، 1057.

(71) ترجمها محيي الدين حميدي وزميله في الموسوعة اللغوية بـ (عالميات النحو)، وترجمها المسدي في **قاموس اللسانيات** بـ (كوني). ولم أجد أحداً ترجمه بـ (كليات)، وهو الصواب، إلا محمد زياد كبة في ترجمته كتاب **مدارس اللسانيات: التسابق والتطور** لـ (جفري سامسون)، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، 1417هـ.

(72) **مراجعات لسانية**، ج 1، ص 163.

6 ـ انعدام المنهجيَّة الموحَّدة في التعريب.

7 ـ تولي دور النشر ـ وهي في الغالب ملك لأفراد ـ إصدار المعجمات المصطلحية.

8 ـ عدم وجود هيئة عربية قومية يقتصر العمل فيها على الميدان المصطلحي.

9 ـ الخلط بين الشرح والتفسير والمصطلح، كقولهم في: Etymology علم تاريخ الكلمات، والصواب: التأثيل، أو التأصيل.

10 ـ غياب المبادئ المصطلحية.

إن المصطلح المثال لابد فيه من شروط حدَّدها كل من هربيرت بيشت، وجنيفر دراسكاو، ومنها[73]: وجود الحافز الواضح لوضعه، واستغناؤه عن الشرح والتفسير، وخلوه من الزيادة والحشو، والاستغناء عن الترادف والتعددية المعنوية، والاتسام بدرجة العالمية، والقابلية للاشتقاق، والاتفاق مع القواعد التركيبيَّة للغة[74]، والإيجاز غير المخل بوضوحه، والدقة المتناهية، والوحدة، وتحميل المصطلح مفهوم مدلوله وموافقته في المعنى والبنية[75].

وكذلك ثمة صفات يجب أن يتلبَّس بها واضعو المصطلحات، ومن أهمها: البراعة في لغتين على الأقل، وإتقان الاختصاص العلمي، والأرضيَّة التراثية العلمية في الاختصاص، والدافعيَّة، والموهبة والكفاية، والخضوع لبرامج تأهيل مرسومة في وضع المصطلح وترجمته وتعريبه، والقدرة على التخلّي عن الأنانية والعمل بروح الجماعة، والثقافة الشاملة المنفتحة.

---

(73) هربيرت بيشت وجنيفر دراسكاو، **مقدمة في المصطلحية**، ترجمة محمد حلمي هليل (الكويت: جامعة الكويت، 2000)، ص 166–170.

(74) التفت علماؤنا ـ رحمهم الله ـ إلى هذه الناحية فأقروا أن لكل لغة خصائص معينة؛ فالألفاظ الأعجمية ـ على سبيل المثال ـ لا توزن، لأنَّ الوزن الصرفي في العربية متوقف على معرفة الأصلي والزائد وهذا الأمر لا يتحقق في اللفظ الأعجمي. ومن هنا لا يمكن أن تطرد الأسماء الأعجمية في الأوزان العربية على أساس من التأصيل والاشتقاق أو الطبيعة الصوتية، فيمتنع لذلك صوغ قواعد عربية لمادة غير أصيلة في العربية. انظر: مسعود بوبو، **أثر الدخيل على العربية في عصور الاحتجاج** (دمشق: وزارة الثقافة، 1978)، ص 118.

(75) الخطيب، «منهجية بناء المصطلحات»، مجلة **مجمع اللغة العربية** (دمشق)، مج 75، ج 3، ص 530.

وقد يقول قائل: إنَّ ثمَّة معاجم كثيرة ضمَّت كثيراً من المصطلحات الخاصة باللسانيات، مثل: معجم علم اللغة النظري لمحمد علي الخولي، ومعجم مصطلحات علم اللغة الحديث، ومعجم علم اللغة التطبيقي، وقاموس اللسانيات، وغيرها، وإليها يكون المفزع ومنها تؤخذ الاستشارة.

إلا أن هذه المعجمات ـ مع تقديرنا لكل من أسهم في وضعها ـ يمكن أن نتفق مع المرحوم الدكتور أحمد مختار عمر في **جملة** الصفات التي تتسم بها، ومنها:

1 ـ الفردية، فهي ليست أكثر من جهود قام بها فرد أو مجموعة أفراد.

2 ـ لا تتفق في منهجيَّة معينة في الوضع المصطلحي.

3 ـ ليست مستوعبة المصطلحات كلها.

4 ـ ليس فيها شرح للمصطلح يحدد مفهومه على غرار معاجم المصطلحات في هذا العلم، مثل معجم (*Oxford*) للسانيات، ومعجم (*Liguistics and Phonetics*) لـ دايفد كريستال (David Crystal) وغيرهما.

5 ـ أنَّ فيها مصطلحات واشتقاقات غير متسقة مع لغة اللسانيات، نحو: التأسيم (Nomihryation)، و(ميتا متغير) في مقابل (Natauariable)، والتبئير في مقابل (Facabryation) و(موجوز) في مقابل (Abreviation).

6 ـ الترادف: وهو مفضٍ إلى اللبس المصطلحي؛ لأنه يوحي بوجود فروق دلالية لا وجود لها أصلاً، وهذا يؤدي إلى إيجاد صعوبة في التواصل.

7 ـ التداخل المصطلحي كاستعمال واضعيها مصطلحي (حرف) و(صامت) للتعبير عن مفهوم واحد.

8 ـ الاستخدام الملبس للمصطلح بوضع مصطلح تراثي لأداء مفهوم حديث، مما يؤدي إلى التمزق والحيرة بين دلالة التراث ودلالة الحداثة. وقد سبق لي أن عرضت لمثل اللَّبْس في استخدام مصطلح (الإدغام) مقابلاً لـ (Assimilation) وما هو بذاك[76].

(76) ومن ذلك أيضاً التعبير عن (Nominative) بمصطلحي (حالة الرفع) و(الفاعلية)، وهما مصطلحان متباعدان وملبسان.

وإذا كانت بعض الاصطلاحات الصوتية الموروثة عن علماء العربية تتسم بشيء من الثبات والاستقرار، فلا خلاف بينهم حول دلالة مصطلحات مثل: حلقي، وحنكي، وشفوي، وأسناني، إلا أن ثمَّة مصطلحات خالفت ما استقر عليه في المصطلح التراثي، لتقسيمهم الاسم إلى منصرف وغير منصرف، والأول يقبل علامات الإعراب الثلاثة وهي الضمة، والفتحة، والكسرة، والثاني لا يقبل إلا علامتين هما: الضمة والفتحة، وقد وضع لهذا النوع مصطلح (Triptote)، فعاد اللغويون فترجموه بـ (ثالوث إعرابي)[77]، وترجمه عبد الصبور شاهين بـ (ذو الأحوال الإعرابية الثلاثة) و(المتصرِّف)[78]. وهذا الأخير له في التراث العربي دلالة أخرى. وترجم المسدي مصطلح (Diptote) بـ (ثنائي الصرف)، وهو عند عبد الصبور شاهين (ذو حالتين إعرابيتين (غير المنصرف).

ولا يخفى أنَّ هذه الفوضى المصطلحية سينجم عنها فوضى أخرى في فهم مداليل هذه المصطلحات من جهة، والقطيعة الثقافية والعلمية بين مشرق الوطن العربي ومغربه والدليل على ذلك أن ثمةَ كتباً تترجم في المغرب تعود بالفائدة على المشارقة والعكس صحيح؛ ذلك أن مضمون علم اللسانيات سيكون (اللغة) عند مترجم، و(الكلام) عند آخر، و(اللسان) عند ثالث. فلا قيمة لأي كتاب مترجم إذا لم يقم صاحبه بتفريق واضح بين المفاهيم الثلاثة من خلال التدقيق في وضع مصطلحات دقيقة تعيِّن كلاً منها.

الاتكاء على غير العربية في كل مجالات الحياة لا يعدو أن يكون انتقاصاً من قيمة لغتنا العربية

بعد هذا العرض لهذه الفوضى هل هناك إلى خروج من سبيل؟ إن سبُلَ الخروج يمكن أن نجملها في الجوانب الآتية:

1 ـ منها ما يتعلَّق بالمصطلح والمعجمات الخاصة به.

2 ـ منها ما يخص واضعي المصطلح أفراداً ومؤسسات.

3 ـ منها ما يخصُّ السبل التي يمكن نهجها في وضع المصطلح.

(77) المسدي، **قاموس اللسانيات**، ص 177.

(78) هنري فلشر، **العربية الفصحى**، ترجمة عبد الصبور شاهين، ط 2 (بيروت: دار المشرق، 1983)، ص 224.

أما ما يخصّ المصطلح فيمكن أن نفرده بالنقاط الآتية:

أ ـ التأصيل التراثي، ذلك أن الاتكاء على غير العربية في كل مجالات الحياة لا يعدو أن يكون انتقاصاً من قيمة لغتنا العربية، وتعبيراً عن الإيمان بقصورها عن الوفاء بحاجاتنا التعبيرية، وعن أن تكون هذه اللغة لغة التفكير والعلم والتقنية.

وقد أكّدت ندوة وضع المصطلحات المعقودة في الرباط سنة 1981 أولوية التراث في وضع المصطلحات، وهذا من البداهيَّة بمكان، ذلك أن اللغة العربية معروفة بغناها على صعيد الفكر والحضارة. فقد كان لها اليد الطولى في تقديم معين ثرٍّ من المصطلحات عبر تاريخها الطويل. وكانت لغة العلماء، بل لغة الشعوب التي دخلها الإسلام، وكانت وحدها لغة العلم لا تنازعها أي لغة أخرى مكانتها تلك، فهي وسيلة الكتابة؛ ووسيلة الحوار إذا تنافرت أصول العلماء.

وقد تقصَّى المؤرّخ فيليب حتّي عدد الألفاظ العربية التي دخلت الإنجليزية فكانت خمسة آلاف كلمة، وارتقى المستشرق (آرثر جفري) بهذا العدد إلى الضعف[79].

إن الحفريات المصطلحية في التراث، والتنقير الدؤوب في نصوصه بغية تسجيل الكلمات الجديدة والربط في ما بينها من بعد، كل أولئك خطوة لا غنى عنها في تقديم أنماط الاستعمال وتمثيلها[80]. ولنا من مصطلح (اللسانيات) خير مثال، فقد سبق أن رأينا أنه قد وضع له ما يناهز عشرين مصطلحاً، مع أنه سبق لابن سيده (ـ 458هـ) ذكره في مقدمة كتابه **المحكم**، فلو اطلع عليه المختصون لكفاهم مؤونة الفوضى والتشتت في المصطلح.

إن المصطلح «الأصيل المستمد من التراث، أو ذلك المسكوك بالوسائل المتاحة...يجب أن يكون الهدف الأسمى لوضع المصطلح العربي»[81].

والمصطلح التراثي الأصيل أفضل من أي مصطلح أوروبي مركّب. ولأضرب على ذلك مصطلح (point articulation) الذي ترجم إلى (موضع النطق) مع أنَّ في

(79) الخطيب، «منهجية بناء المصطلحات،» ص 498.

(80) المزيني، **التحيّز اللغوي**.

(81) أحمد محمد الضبيب، **اللغة العربية في عصر العولمة** (الرياض: مكتبة العبيكان، 2001).

تراثنا العربي مصطلح(المخْرج)، وهو أكثر إيجازاً واختصاراً، وليس أقل أداء للمعنى من المصطلح الأول.

ب ـ الدقة المتناهية: لأن دقَّة المصطلح وتناغمه المبنوي وخصوصيته، كل ذلك كفيل بالدفع به إلى ميدان الاستعمال وإزاحة ما سبقه من مصطلحات قد لا تصل إلى مستوى رقته وتناغم مبناه. وسأضرب على ذلك أمثلة من المصطلح الطبي، فقد عرّبت كلمة (perition) إلى (بريطون) و(بريتون) مع أن في تراثنا مصطلح (صفاق)، وهذا المصطلح بقي مضمناً في معجم (دورلندا) على مدى خمس وعشرين طبعة. ومثل ذلك مصطلح (arote) أو (aorta) الذي عُرِّب إلى (أرطي) مع أن في تراثنا مصطلح (الوتين) أو (الأبهر).

دقَّة المصطلح وتناغمه المبنوي وخصوصيته، كل ذلك كفيل بالدفع به إلى ميدان الاستعمال وإزاحة ما سبقه من مصطلحات قد لا تصل إلى مستوى رقته وتناغم مبناه.

وما تقدّم ذكره من أمثلة وهي أكثر من أن تُحصى، يردّ على من يتهم تراثنا بالمحدودية في الساحة العلمية بالمصطلحات المناسبة متذرعاً بكثرة المفاهيم، أو بقصر عمرها، أو بعجز المصطلح التراثي عن منافسة ما استقرَّ من المصطلحات. إنَّ من المؤسف حقاً أن نجد لسانياً مثل د. عبد القادر الفاسي الفهري يحذر من استخدام المقابلات العربية التراثية، لأنّ ذلك ـ في رأيه ـ يخلق توهّماً بصدق المصطلح العربي[82].

ج ـ مراعاة النمط اللغوي العربي وإغفال النحت: من ذلك المصطلحات المبدوءة بـ (السابقة الإنجليزية (inter) كما في (inter lextual) والمراد بها (بين نصيَّة). وباللجوء إلى النحت ترجمت إلى (بينصيّة) ومثلها (بيصائتي). وفي هذه الطريقة نأي عن النموذج اللغوي العربي[83]. وإفضاء إلى إدخال صيغ لا تنسجم والموازين العربية الصرفية والاشتقاقية[84].

والنحت ـ على أنه موجود ـ قليل الاستعمال قديماً وحديثاً. ففي العيِّنة التي كانت تضم ثلاثة معاجم عدد جذورها (11233) مصطلحاً، لا يتجاوز عدد

(82) عمر، **المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجيَّة**، ص 583.

(83) **الأسس اللغوية لعلم المصطلح**، ص 227.

(84) عمر، **المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجيَّة**، ص 587.

المصطلحات المنحوتة 13 مصطلحاً، كما بيّن الباحث أحمد شفيق الخطيب. وأضاف أيضاً أنّ عدد المنحوتات الشائعة الناجحة لا تزيد على (مئة) عدّاً، أي بنسبة (5'.٪.)[85]، وهي نسبة ضئيلة جداً تدفع الباحث إلى تنكّب هذه السبيل في وضع المصطلح ما وسعه ذلك.

د ـ ترك الترادف والاشتراك والتضاد، ذلك أنَّ لكل مصطلح دلالة على مفهوم معرفي في مجال معرفي ما، وتعدُّد المترادفات مفض إلى فوضى فهم الدلالة من جهة، ومؤشر على ضبابية المصطلح من جهة ثانية[86]. ولذلك أجدني مدفوعاً إلى مخالفة الدكتور محمود فهمي حجازي الذي ذهب إلى أن بعض اللغات كاللاّتينية تميّز بين مصطلحي (الجر) و(الإضافة)، لذلك ارتأى أن يُستعمل هذان المصطلحان مقابل مصطلحي (dative) و (genitive). وفي تراثنا النحوي يطلق مصطلح (الإضافة) على حروف الجر أيضاً، فيقال عنها: حروف الإضافة، لأنها تضيف معنى الفعل إلى الاسم، لذا أرى أن يقتصر على مصطلح (الإضافة) فحسب، ويترك أمر الفصل بين الحرف والاسم إلى التحليل السياقي.

5ـ إيجاد المشابهة أو المناسبة أو المشاركة بين المدلول اللغوي للمصطلح ومدلوله الذي استقرّ عليه في الاصطلاح[87].

6 ـ الربط بين اللفظ وحقله أو سياقه المصطلحي، فلا مانع من أن نجد مصطلحات مثل: النموذج، والمثال، والمنوال. إلاّ أن كلً واحد منها له سياقه النوعي تصوُّراً واستعمالاً، لأن أي اقتطاع لهذا المصطلح أو ذاك عن سياقه سيكون مدعاة إلى الغموض واللّبس في استعماله من جهة، والحدِّ من محاولة إيجاد مصطلح أكثر دقة للدلالة على المصطلح الأجنبي. وكلّ ذلك إنما يكون في اطلاع المستخدمين للمصطلح في نسيج البحث العلمي[88].

أما من جهة ما يتعلّق بواضعي المصطلح أفراداً ومؤسسات، فيوصى بما يأتي:

1 ـ الاهتمام بقضيّة التأصيل المصطلحي في المرحلة الجامعيّة، ووضع مقرّر خاص بالمصطلح والمصطلحيّة في كل حَقْل تخصّصي.

---

(85) الخطيب، «منهجية بناء المصطلحات».

(86) المسدي، **قاموس اللسانيات**، ص 1.

(87) وهذا ـ أحد المبادئ التي أقرّتها ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات الجديدة المعقودة في تاريخ 18–1981/2/20.

(88) المزيني، **التّحيّز اللغوي**، ص 12.

2 ـ حَصْر مصطلحات التخصُّص الدقيق لوضع مقابلات لها على نحو يحقق الفروق الدقيقة بين هذه المصطلحات من جهة، والروابط بين كل المصطلحات المنتمية إلى حقل دلالي واحد من جهة أخرى.

3 ـ تواصل الجهود العلمية في ما بين المصطلحين وتوحيدها ودفن الأنانية من جهة والنعرة القطرية من جهة أخرى. ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره الدكتور حمزة المزيني أن بعض المشارقة استعمل مصطلح (علم الأصوات الوظيفي) في مقابل المصطلح الأجنبي (phonology)، وهو مصطلح مقصور على الدلالة على اهتمام واحد من جملة اهتمامات العلم الذي يطلق عليه، وأن بعض المغاربة اقترح مصطلح (الصِّواتة) وهو مصطلح أعمّ وأشمل إلاّ أنه غير منتشر بسبب عدم اطِّلاع المختصين عليه، أو بسبب النّعرة القطرية أيضاً. ومثل ذلك مصطلح (صَوْتم) الذي اقترح مصطلح (صوتية) بديلاً عنه[89].

4ـ تتبع المصطلح في كل اللغات العالمية أو الدوريات والمجلات التي تصدر في العالم، ووضعها أمام أصحاب الشأن والاهتمام سواء أكانوا مؤسسات أم أفراداً[90].

5 ـ توحيد المصطلحات ومنهجية وضعها.

6 ـ إنشاء كلية خاصة للترجمة.

7 ـ إنشاء بنك مصطلحي.

8 ـ وضع المعاجم المختصَّة بكل حقل دلالي.

9 ـ إنشاء مركز خاص يقوم بترشيح الأعمال التي تنبغي ترجمتها وفق أسس علمية صارمة، ثم يقوِّم الأعمال بعد ترجمتها، وفي إنشاء هذا المركز تشجيع للتواصل العلمي من جهة، ومنع تكرار الأعمال المترجمة من جهة ثانية، وتوحيد للمصطلح من جهة ثالثة. والأمثلة على فوضى الترجمة وفوضى الكتب المترجمة أكثر من أن يحصرها عدّ، فثمة ثلاث ترجمات لكتاب سوسور، ومثلها لكتاب تشومسكي، وأخرى لكتاب **الثورات العلمية** كما ذكرنا من قبل، وهكذا تضيع الجهود.

(89) المزيني، **التحيّز اللغوي**، ص 214.

(90) شحادة الخوري، «العربية لغة العلم»، مجلة **مجمع اللغة العربية**، مج 73، ج 4، ص 811.

10 ـ وضع المعاجم ذات الاختصاص الواحد التي تمحِّض المفاهيم والمتصوَّرات، ليصبح للعلم أدواته التي يختزل أصحابه بها مسالكهم في التدارس والتواصل. وتعميمها وتدارسها وعقد ندوات للوقوف على محاسنها ومثالبها للعمل على تلافيها. وهذه المعاجم يجب أن تتصف بالصفات الآتية على الأقل[91]:

أ ـ مقابلة المصطلح بالتعريف الذي يكشف مفهومه ويبين حدوده لا الاكتفاء بمجرد وضع مقابل عربي له.

ب ـ الدقة والشمول، فلابد من وضع هيكلية دقيقة محكمة تنأى به عن التداخل في المفاهيم.

ج ـ أن يخلو من الترادف والاشتراك والتضاد.

د ـ أن يقتصر على إيراد مصطلحات العلم المخصوص به.

هـ ـ انطلاقه من رؤية شمولية للدوال والمدلولات.

و ـ احتواؤه على الشرح وضرب الأمثلة.

ز ـ أن ينزل المصطلح ضمن شبكة الدوال الفنية التي يتبناها ذلك العلم بالذات، فلا يعزل اللفظ عن حقله الدلالي أو سياقه المصطلحي.

ح ـ أن يكون متعدد الألسنة أو ثنائياً على الأقل.

فظهور القاموس المختصّ ـ كما يرى الدكتور عبد السلام المسدي ـ تجسيد لإحدى منعرجات العلم الحاسمة في مسيرته، وأولها: 1 ـ التأسيس. 2 ـ تأسيس المنظومة الاصطلاحية. 3 ـ تأسيس فلسفة العلم. وهو بالتالي يمحِّض المفاهيم والمتصوَّرات ويجعل للعلم أدواته التي يختصر فيها أصحابه سبلهم في التواصل والمدارسة[92].

9 ـ يجب أن يتصف واضع المصطلح بدقة المعرفة بما يريد إطلاق تسمية مصطلحية عليه، وبالمقدرة اللغوية على اختيار اللفظ المناسب وسعة المخيلة لإيجاد الرابط بين الاسم والمسمَّى. وقد مثَّل د.حمزة المزيني على ضعف المقدرة

(91) المسدي، **قاموس اللسانيات**، ص 96.

(92) المسدي، **قاموس اللسانيات**، ص 88.

اللغوية لدى الذين حاولوا وضع مصطلح مقابل لـ (Linguistics) ذلك أنهم وضعوا أكثر من 22 مصطلحاً كما رأينا من قبل، قبل أن يستقرّوا على المصطلح الأخير (اللسانيات)، هذا مع وجوده في المحكم لابن سيده المتوفى سنة (458)[93].

أما السُّبُل التي يمكن سلوكها في وضع المصطلح، فيمكن حصرها في:

1 ـ الترجمة: وهي الخطوة الأولى التي يمكن الابتداء بها إذا أعيتنا سبل الحصول على المصطلح عبر الحفريات التراثية. وهي المرحلة التي يمكن سلوكها في سبيل تخطي عامل الزمن، وتليها مرحلة تهذيب المصطلحات المترجمة وتهذيبها. وفي هذه المرحلة لابد من توافر جملة من الشروط الفنية والموضوعية، منها[94]:

1 ـ معرفة المصطلحات باللغتين المنقول إليها والمنقول منها.

2 ـ معاينة الحقول الدلالية في اللغتين أيضاً، ففي ذلك ضمان لتلافي فوضى الترجمة.

3 ـ إيجاد التناسب بين الحقول الدلالية في اللغتين.

4 ـ هجر ما ليس له مقابل في اللغة المنقول إليها.

2 ـ التوليد: وهو يشمل:

أ ـ التوليد المعنوي عن طريق المجاز والتضمين.

ب ـ التوليد المعنوي/ المبنوي، عن طريق الاشتقاق والنحت، والتركيب، والترجمة، والتعريب الجزئي.

ج ـ الاشتقاق واستغلال أوزان اللغة العربية وصيغها.

د ـ الإقلال من النحت، كما في: Allomorph فعدت allo)= بَدْ)، وmorph) صرفي)، ونحت منها مصطلح (بَدْ صرفي)، وفي Allophone= بَدْ صوتي. وهذا المنهج قال به الأمير مصطفى الشهابي في (معجم الألفاظ الزراعية)[95] فجعل هذه الخطوات تالية لخطوة الترجمة. وتبنّى هذه الخطوات عبد القادر الفاسي الفهري من بعد[96]. وجعل كل منهما خطوة التعريب التي سنخصها بالحديث في الفقرة التالية،

(93) المزيني، **التحيّز اللغوي**، ص 210.

(94) انظر محمد سواعي، **أزمة المصطلح في القرن التاسع عشر**، ص 116، **والمصطلح الألسني**، ص 586.

(95) مصطفى الشهابي.

(96) **المصطلح الألسني**، ص 583.

آخر الخطوات. ففي دراسة أجراها د.وجيه عبد الرحمن جعل ميدانها 30 ألف مصطلح في معاجم الطب والتشريح، انتهى إلى أن التوليد بالاشتقاق قد كان من 150 جذراً لغوياً فقط، وفي هذا بيان لأهمية الاشتقاق في توليد المصطلح[97].

2 ـ التعريب: وهو على خلاف الترجمة، فإذا كانت الترجمة تُعْنى بنقل المصطلح من لغته الأم إلى مقابل له في اللغة العربية، فإنَّ التعريب يُعْنى بنقل المصطلحات من اللغة الأجنبيَّة وتطويعها لملائمة الذوق العربي في النطق؛ أي هو صقل اللفظ الأعجمي وإخضاعه لنهج العربية وإعطاؤها جنسية لغوية عربية[98].

إن الترجمة والتعريب مسلكان متلازمان يفضيان إلى نمو اللغة العربية ومواكبتها الحضارة وبناء نهضة جديدة، ويحققان للغة العربية بعديها القومي والإنساني، هذين البعدين الذين سعى الاستعمار من قبل والعولمة من بعد إلى تعطيل العربية عن أدائهما، وسعى إلى وسمها بميسم التخلُّف، فجعل ـ عن طريق محاولة إحلال اللغة الأجنبية محلَّ اللغة ـ الأم ـ العربية عقدة لدى أبنائها، يرفعون عقيرتهم بين الحين والآخر في التعبير عن مصاعب التعبير بها.

وليس التعريب يتناقض مع دراسة اللغة الأجنبية ولا يقف ضد تعليمها أو تعلُّمها، لأنَّ الاستمرار في تعلُّمها أمر ضروري في مواكبة العربي غيره من العلماء وتعرّف منجزاتهم العلمية، وآخر ما توصَّلوا إليه فيسد بذلك الهوَّة التي بين تحصيله العلمي وبين التطور العلمي الذي حصل عبر أجيال متطاولة، وهو من جهة دليل على التواصل مع اللغات الأخرى[99]. بل على العكس من ذلك يعدُّ التغريب خنقاً للعربية وإحقاقاً للطوق عليها، ومانعاً من تطوّرها، وجعلها مقصورة على الأحاديث اليومية فحسب[100].

وللتعريب ـ كما يبين الأستاذ شحادة خوري أربعة موجبات، هي[101]:

(97) **منهجية وضع المصطلحات**، ص 517.

(98) محمد المبارك، **فقه اللغة** (دمشق: دار الفكر، 1972)، ص 292، **وعالم الفكر**، مج 19، ع 4 (1989)، **منهجية وضع المصطلحات**، ص 506.

(99) **منهجية وضع المصطلحات**، ص 555.

(100) المصدر نفسه، ص 555.

(101) شحادة الخوري، **التعريب والمصطلح**، مج 73، ج 4، ص 805.

1 ـ النفسي ـ التربوي: ذلك أن اللغة جزء من تكويننا النفسي.

2 ـ المهْني ـ الاجتماعي: فاللغة وسيلة التفاهم والتخاطب بين أصحاب الاختصاص الواحد.

3 ـ الثقافي القومي: فالعربية أهم سمات قوميتنا وأخص خصائصها.

4 ـ الروحي ـ الحضاري: فالعربية لغة الحضارة والعقيدة والتراث.

وقد تعدَّدت مواقف العلماء من مسألة التعريب في المصطلحات عامة، فذهب العلايلي إلى مخالفة القدماء مخالفة تامة في قضية التعريب وخرج إلى قصره على الأعلام وبعض المصطلحات العلمية والتقنيَّة المستعصية والشائعة شيوعاً عالمياً[102].

وذهب الدكتور أحمد مختار عمر إلى أن تعريب المصطلح اللساني يؤدي إلى دخول ألفاظ غريبة على لغتنا وبمفاهيم ليست منها، مما يسبب نفور الذوق العربي. وهذا النفور يمكن التخفيف من حدَّته بالتزام صَبْغ المصطلح بالصبغة العربية أو المنهج العربي في الاشتقاق[103].

والذي أذهب إليه أنَّ هذا التخوُّف لا مبرر له إذا التزمت قواعد وضوابط معيَّنة في تعريب المصطلح؛ لأن الاقتصار على التعريب عن طريق الترجمة فحسب أمر يتسم بالاستحالة سواء في العربية أم في غيرها، ويتسم باللاواقعيَّة، وبأنَّ فيه عرقلةً للفكر العربي والعلم العربي والإبداع العربي. وفيه إلى جانب ذلك تقديم حجج جاهزة لأعداء العربية للوقوف في وجه تعريب التعليم إلى أن توجد المصطلحات اللازمة له وتتكامل[104].

إن التعريب ليس من المسائل المستجدَّة في لغتنا، فقد كتبت فيه مصنفات، ووضعت له وأصول، وكانت لعلمائنا فيه نظرات؛ فقد خصَّه الجواليقي بمصنَّف خاص سمَّاه المعرَّب ولابن جني أيضاً كتاب يحمل هذا الاسم، ووضع السيوطي كتابه المهذَّب في ما ورد من المعرَّب، وكتب الوزير ابن كمال باشا كتاباً بعنوان

(102) عبد الله العلايلي، **تهذيب المقدمة اللغوية** (بيروت: دار النعمان، 1968)، ص 184.

(103) عمر، **المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجيَّة**، ص 586.

(104) **منهجية وضع المصطلحات**، ص 526.

تعريب الكلمة الأعجمية، ولم يكن الأمر مقصوراً على تعريب الألفاظ أو المصطلحات، بل كان لتعريب الرمز ظهور واضح، فهذا أبو العز الجزري يضع في كتابه **الجمع بين العلم والعمل** 63 رمزاً منها أحد عشر حرفاً من حروف المعجم، وواحد وعشرون رمزاً منقلباً عنها. واستخدم أبو الحسين القلصادي (ت891هـ) حرف (م) للدلالة على مربَّع العدد، وحرف (ك) من (كعب) للدلالة على المجهول المرفوع إلى القوة الثالثة. حتى إن كلمة (Cube) مأخوذة منه. واستخدم كذلك حرف الجر (إلى) للإشارة إلى عملية الجمع، و(إلاَّ) للتعبير عن عملية الطرح[105].

فالتعريب اللفظي أمر ضروري ووراءه تقف جملة دوافع يلخِّصها الباحث الأستاذ ممدوح خسارة[106] في:

1 ـ عظمة النشاط الترجمي.

2 ـ ضيق الوقت لتوليد المصطلح.

3 ـ ضعف المقدرة اللغوية في التوليد المصطلحي.

4 ـ كثرة المعرَّبات.

ولست ههنا في معرض التفصيل في هذه القضيَّة وبيان المنهجيَّة التي ينبغي اتباعها، فقد كتبت في ذلك الدراسات المطوَّلة، وعقدت لذلك المؤتمرات. ولكن حسبي أن ألخص المنهجيَّة في الأصول الآتية:

1 ـ تعريب المصطلح وتوحيده ووضعه في حقل الاستخدام ونقل المعاني والأفكار.

2 ـ المراجعة الدائمة للمعاجم المختصَّة لاستيعاب المصطلحات الجديدة وإجراء التبديل بين مصطلح أفضل وآخر مفضول.

3 ـ المراعاة الصوتية والمبنوية.

4 ـ ترجيح النطق السهل في رسم الألفاظ المعربة.

---

(105) دفع الله الترابي، **تعريب الرموز**، مجلة **مجمع اللغة العربية**، مج 71، ع 1، ص 43.

(106) ممدوح خسارة، «نحو منهجية للتعريب اللفظي»، مجلة **اللغة العربية**، مج 73، ج 4، ص 748 وما بعدها.

5 ـ الضبط بالشكل للمعرَّب حرصاً على صحة نطقه.

6 ـ تفضيل اللفظة الواحدة على العبارة.

7 ـ مراعاة الإيقاع الصرفي العربي دون الوزن الصرفي.

8 ـ النقل وفق مقتضى حروف العربية البحتة من غير زيادة فيها[107].

فالأسلم «أن نقول: ينقل الحرف الأعجمي إلى أقرب الحروف العربية إليه، مع مراعاة طبيعة النطق المعاصرة لذلك الحرف في لغته»[108]. وقد سبق للأمير مصطفى الشهابي أن سمَّى هذا المسلك بـ (التعاجم) بدلاً من التعريب، أي نطق الأسماء والألفاظ وفق ما ينطق بها الأوروبيون، وبيَّن أنهم عندما يقتبسون من العربية كلمات فيها أحرف ليست في لغتهم لا يضيفون إلى لغاتهم أحرفاً جديدة. ومثال ذلك أن الفرنسيين عندما فَرْنسوا كلمة (قبَّة) قالوها بلفظها (Kobba) بالكاف، ولم يضيفوا إلى لسانهم حرف القاف[109].

فإذا ما أدخلت حروف من اللغات في لغتنا، فإنه «لن يطول الوقت ـ والحالة هذه ـ حتَّى تصبح أبجديتنا خليطاً من حروف شتَّى»[110].

9 ـ تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح. مثال ذلك مصطلح (قابلية المطل)، فالأفضل تعريبها بـ (مَطُولية) لأنها صالحة للاشتقاق من (مطل يمطُل).

وبعد، فلعلّي لا أكون كثير التشاؤم إذا رددت مع د.عبد السلام المسدي أنَّ كل أصحاب الاختصاص «يجتمعون على أضعف الإيمان فيما يتحاورون به إلا نحن المشتغلين بدرس الظاهرة اللغوية، والعاكفين على علم قوانينها غوصاً على أسرارها الخفيَّة ونواميسها الكامنة فلم نتوحَّد على كلمة العلم ومصطلحه الدال عليه»[111]، ولكن لعلَّنا نتَّحد.

---

(107) انظر مناقشة وعرضاً لهذه المسألة وموقف العلماء منها في: «نحو منهجية للتعريب اللفظي،» للأستاذ ممدوح خسارة؛ مجلة **مجمع اللغة** (دمشق)، ج 4، ص 752 وما بعدها.

(108) خسارة، «نحو منهجية للتعريب اللفظي،» ص 759.

(109) مصطفى الشهابي، «ملاحظات لغوية اصطلاحية،» مجلة **مجمع اللغة** (دمشق) مج 37، ج 1، ص 10.

(110) المصدر نفسه، ص 759.

(111) المسدي، **قاموس اللسانيات**، ص 65.